

## العملات الرقمية والضوابط المنتظرة في المنطقة العربية



بقلم الدكتور فادي خلف – أمين عام إتحاد البورصات العربية

يتساءل البعض عن تأثيرات موجة العملات الرقمية على المفهوم الإستثماري في أسواق المال. وذلك من ناحية توجهات المستثمر والضوابط والتشريعات التي تحميه من التقلبات الحادة ومحاولات الغش كما والإستعمالات المشبوهة لهذه العملات. إن موجة العملات الرقمية أو المشفرة التي تجتاح العالم حالياً لم تجد حتى الآن تقييماً علمياً يحدد القيمة الفعلية لهذه العملات، كما ما زال هنالك جدل كبير على مستوى تصنيفها بالعملات أو بالسلع وهذا موضوع يسيل حوله الكثير من الحبر حالياً.

إن تكنولوجيا "البلوكتشين" ستعطي ولا شك إمكانات واسعة من ناحية تحويل الأموال والمعاطات المباشرة بين المتعاملين. كما ستساهم بتخفيض الأعباء والعمولات على التحويلات وتختصر بشكل كبير زمن التحويل من أيام إلى دقائق. وأذكر في هذا الصدد المشروع النوعي الذي تعمل عليه حكومة دبي بإعتماد تقنية البلوكتشين في كافة خدماتها في خلال السنوات القليلة القادمة.

لقد بدأت بعض الحكومات العربية تبحث فعلياً في إمكانية إصدارها نسخة رقمية عن عملتها، وهذا توجه صائب لمن يتحضر لإعتماد تقنية البلوكتشين لتسهيل التعامل وتخفيف الأعباء. من ناحية أخرى يبقى السؤال هل يعي المستثمر العربي الفرق بين الفوائد المنتظرة من البلوكتشين والمضاربة على العملات الرقمية أو المشفرة؟

لقد منعت معظم البلدان العربية التداول بالعملات المشفرة في الوقت الحاضر، منعاً لإستغلال الضبابية التي تشهدها هذه العملات من قبل البعض أو لمنع غسيل الأموال عبرها. كما ومنعاً لإغراق المستثمر العربي في مجالات تنقصها الشفافية والوضوح.

تقوم اليوم العديد من البورصات التي تتداول بالعملات المشفرة في العالم بالتحضير لقواعد حسن التداول في هذه العملات. وستطرح هذه القواعد على الجهات الرقابية العالمية مقترحة آلية قابلة للنقاش للرقابة عليها. فلننتظر ما ستؤول إليه هذه التحضيرات ونبني على الشيء مقتضاه متى وضحت الصورة، فنحن لا نريد أن نكون حقل تجارب في هذا المجال، لكننا في الوقت عينه لا نريد أن نتخلف عن هذا التطور النوعي الذي ينتظر العالم في المستقبل القريب.